

ومن الجوانب الأخرى لملف الدين العام في المنطقة، تغير تركيبة الدين الخارجي للدول العربية بشكل ملحوظ على مر السنين. وقد صاحب ارتفاع الدين الخارجي للدول العربية، وخاصةً الدول متوسطة الدخل (MICS)، تحولٌ من الدائنين الرسميين إلى الدائنين من القطاع الخاص، ولا سيما البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الدولية.

والأهم من ذلك، فإن الدور المتزايد للدائنين من القطاع الخاص في مشهد الدين بالمنطقة، لا يعني فقط ارتفاع تكلفة خدمة الدين الخارجي، بل يضاعف أيضًا من المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف أو صدمات الميزان التجاري السلبية. ويرجع ذلك إلى ميل الدائنين من القطاع الخاص إلى سحب استثماراتهم عند ظهور أولى بوادر أزمة وشيكة، مما يضغط على العملات الوطنية. علاوة على ذلك، قد تقل حوافز الدائنين من القطاع الخاص لتقديم شروط مرنة أو المشاركة في اتفاقيات إعادة هيكلة الديون خلال فترات الضائقة الاقتصادية، مما يقيد مساحة السياسات المتاحة للبلد ويحد من قدرته على تنفيذ تدابير سياساتية لمواجهة التقلبات الدورية.

أما إدارة الديون في المنطقة العربية، وكما هو الحال في الكثير من الدول النامية، فقد جرت العادة على التعامل معها كمسألة فنية، لا سيما من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد انصبّ التركيز الأساسي على استعادة القدرة على السداد، مع إيلاء اهتمام محدود للتكاليف الاجتماعية، وآثارها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، أظهرت تجارب دول مثل الأرجنتين وزامبيا أن سياسات إعادة الهيكلة التي تُنفَّذ دون مراعاة المشاركة العامة أو حقوق الإنسان غالبًا ما تُفاقم الفقر، وتُفوّض الخدمات العامة، بل وتُزعزع استقرار المجتمعات. وفي السياق العربي، فإن هذه المقاربة محفوفة بالمخاطر نظرًا لهشاشة البنى الاقتصادية، والاعتماد الكبير على الديون والمساعدات الخارجية، وضعف آليات الشفافية والمساءلة. فكثير من دول المنطقة لم تحرز سوى تقدم ضئيل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن المتوقع أن تستمر فجوة التمويل لعقود ما لم يحدث تحول جذري في الأنظمة المالية والضريبية في المنطقة.

حفل إطلاق إقليمي أصوات عربية من أجل تمويل تقدمي للتنمية

عمان، الأردن، 25-26 آب 2025

مذكرة مفاهيمية

1- الخلفية والأهمية الإقليمية

ترزح المنطقة العربية باستمرار تحت وطأة أعباء الديون الثقيلة، مما يُقوّض قدرتها على تهيئة الظروف اللازمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحق في التنمية. ويرجع ذلك إلى أن سداد الديون في الكثير من الدول العربية غالبًا ما يتم على حساب الإنفاق على التعليم والصحة والغذاء، أو حتى العمل اللائق والسكن.

فقد شهد الدين العام في المنطقة ارتفاعًا حادًا خلال العقد الماضي، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 1.55 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، أي بزيادة قدرها 2.5 ضعف عن مستواه في عام 2010 البالغ 606 مليارات دولار أمريكي. تتحمل دول المنطقة متوسطة الدخل (MICS) - الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس - أكثر من نصف ديونها السيادية، والتي بلغت 801 مليار دولار أمريكي، أو 70% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2023. من ناحية أخرى، تواجه أقل دول المنطقة نموًا (LDCs) - جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن - مخاطر جسيمة تتعلق بالديون، رغم حصولها على قدر من تخفيف أعباء الديون في وقت سابق من هذا العقد.

وتستحوذ خدمة الديون على حصة متزايدة من الإيرادات الحكومية، وتنمو بوتيرة أسرع من الإنفاق على الصحة أو الاستثمار. ففي عام 2023، أنفقت الدول العربية متوسطة الدخل حوالي 15% من إيراداتها على سداد الديون الخارجية، مقارنة بـ 7% فقط في عام 2010، وهذا يضع ضغطًا إضافيًا على ميزانياتها ويترك أموالاً أقل للخدمات العامة الأساسية وأهداف التنمية، وخاصة في دول مثل مصر والأردن وتونس.

وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2024، تبلغ فجوة الاستثمار في الدول النامية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حوالي 4 تريليونات دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تتفاقم بسبب تراجع التمويل الدولي. في المنطقة العربية، لم تحقق ١٤ دولة حتى الآن هدفًا واحدًا من أهداف التنمية المستدامة. وتقدر الإسكوا أنه بهذه الوتيرة، قد يتأخر تنفيذ خطة عام 2030 لمدة تصل إلى 60 عامًا.

2- سياق وهدف حفل الإطلاق

على هذه الخلفية، تم إطلاق مشروع "أصوات عربية من أجل تمويل تقدمي للتنمية" لخلق مساحة حوار بناء بين الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان. يهدف المشروع إلى تعزيز الإصلاحات المالية القائمة على العدالة والمشاركة والشفافية من خلال اعتماد نهج نقدي قائم على الحقوق. ويولي المشروع اهتمامًا خاصًا للديون السيادية والعدالة الضريبية، مع دعوات لإعادة النظر في ممارسات إدارة الديون الحالية ونماذج تمويل التنمية بهدف تخفيف أعباء الديون وتعبئة الموارد المحلية التي تحمي المجتمعات في جميع أنحاء المنطقة بشكل أفضل.

يسعى المشروع أيضًا إلى بناء قاعدة معرفية إقليمية من خلال تقارير وطنية حول الديون السيادية في ست دول عربية (لبنان، الأردن، مصر، تونس، المغرب، العراق)، وتقرير إقليمي، ودليلين تدريبيين: أحدهما حول الديون السيادية من منظور الحقوق والتنمية، والآخر حول العدالة الضريبية في السياق العربي. كما سيتم إطلاق موقع إلكتروني مصغر لتوفير أدوات معرفية وموارد تفاعلية سهلة الوصول لدعم المناصرة وزيادة الوعي العام بقضايا الديون والضرائب.

يمثل هذا الاجتماع الإقليمي الإطلاق الرسمي للمشروع. إنها لحظة محورية ليس فقط لعرض نتائج الأبحاث ولكن أيضًا لبناء زخم سياسي ومدني نحو تحالفات أقوى تدعو إلى نظام مالي أكثر عدالة، يستعيد الكرامة الإنسانية ويكسر الحلقة المفرغة من الديون والتكشف والتهميش.

اليوم 1: الاثنين 25 آب 2025

التسجيل		9:30-9:00
أحمد عوض - مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية آمنة الزعبي - رئيسة اتحاد المرأة الأردنية زياد عبد الصمد - المدير التنفيذي، الشبكة العربية	كلمة ترحيبية ونظرة عامة على مشروع "أصوات عربية من أجل تمويل تقدمي للتنمية"	10:00-9:30
حسن شري - مستشار، الشبكة العربية ملاك البابا - باحثة مساعدة لدى الإسكوا ستيفانو براتو - المدير التنفيذي، جمعية التنمية الدولية ميسرة: هالة مراد - المديرية التنفيذية، جمعية دبين	مقاربة حقوقية للتعامل مع الديون السيادية في المنطقة العربية (15 دقيقة) • عرض التقرير الإقليمي حول الديون السيادية حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية (15 دقيقة) • عرض أدوات التمويل المبتكرة لأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي الحوار العالمي حول تمويل التنمية بعد إشبيلية • الموضوعات الرئيسية الناشئة حول الديون السيادية في سياق نتائج مؤتمر تمويل التنمية الرابع مناقشة وجلسة أسئلة وأجوبة (50 دقيقة)	11:30-10:00
استراحة		11:45-11:30
محمد رمضان - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عبد الرحمن مشهداني - الجامعة العراقية أحمد عوض - مركز الفينيق خليل جبارة - باحث مستقل رياض مكوار - الفضاء الجمعي أمين بوزيان - مركز على بن غذاهم للعدالة الجبائية ميسرة: رباب همامي، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات	إطلاق التقارير الوطنية: النتائج والتوصيات الرئيسية (10 دقائق لكل منها) • مصر • لبنان • العراق • المغرب • الأردن • تونس مناقشة وجلسة أسئلة وأجوبة (45 دقيقة)	13:30-11:45
استراحة غداء		14:30-13:30
زينة عبلا - مستشارة مستقلة نصر عبد الكريم - باحث مستقل ميسر: وائل جمال - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	دليل الديون السيادية في المنطقة العربية: مبادئ وأدوات للمناصرة (20 دقيقة) • إطلاق دليل الديون السيادية في المنطقة العربية • مناقشة تطبيقه في السياقات الوطنية دليل العدالة الضريبية في المنطقة العربية: مبادئ وأدوات للمناصرة (20 دقيقة) • إطلاق دليل العدالة الضريبية في المنطقة العربية • مناقشة تطبيقه في السياقات الوطنية مناقشة (50 دقيقة)	16:00-14:30
الكلمة الختامية ونظرة عامة على اليوم الثاني		16:30-16:00

اليوم 2: الثلاثاء 26 آب 2025

حسن شري - مستشار، الشبكة العربية ديالا عبد الصمد - مسؤولية التواصل، الشبكة العربية ميسرة: آمنة الزعي - رئيسة اتحاد المرأة الأردنية	إطلاق الموقع الإلكتروني المصغر للعدالة الضريبية والديون (15 دقيقة) - استعراض أهم ميزات المنصة التواصل الإعلامي كأداة للمناصرة والتشبيك (15 دقيقة) - الاستفادة من أدوات الإعلام للتأثير على السياسات مناقشة (30 دقيقة)	10:00-09:00
أديب نعمة - مستشار، الشبكة العربية ميسر: أحمد عوض - مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية	من التشخيص إلى العمل: مواجهة العولمة النيوليبرالية وتعبئة المجتمع المدني في المنطقة العربية من أجل العدالة الضريبية وعدالة الديون - تفكيك الجذور البنيوية لعدم العدالة في الديون والضرائب في المنطقة العربية في سياق العولمة النيوليبرالية - تعبئة المجتمع المدني من خلال المعرفة، والتشبيك، والمناصرة للتأثير في مسار العدالة الضريبية وعدالة الديون في المنطقة العربية - مناقشة وجلسة أسئلة وأجوبة (60 دقيقة)	11:30-10:00
استراحة		12:00-11:30
منار زعير - الشبكة العربية	جلسات جانبية: تطبيقات وتأملات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي - مناقشات في مجموعات صغيرة حسب البلد لتحديد أولويات المناصرة والبحث وبناء التحالفات (تختار كل مجموعة مُيسرها) (75 دقيقة) - التقرير العام: النتائج والمقترحات الرئيسية من الجلسات الجانبية (15 دقيقة)	13:30-12:00
زياد عبد الصمد - الشبكة العربية	الجلسة الختامية: النتائج والمقترحات الرئيسية للمتابعة والتعاون الإقليمي	14:00-13:30
استراحة الغداء		14:00